مكتبة مركز المخطوطات والتراث والثقافة بمصر

مخطوطة

إثبات صفة العلو الذاتي للّه سبحانه وتعالى

المؤلف

أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام (ابن تيمية)

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

Heritage Manuscripts & Documents Center
مركز المخطوطات والتراث والوثائق

الرقم المسلسل ..... تاريخ التصوير

اسم الكتاب: اثبات صفة العلو الذاتي لله سبحانه وتعالى

اسم المؤلف: ابن تيمية

رقمه العام: 4413

الفن: عقيده

الأجزاء: 1

عدد الأوراق: ٤١ ورقه مقاسه: .....

مصدر الكتاب: مصر تاريخ الخط: ١٣٤١هـ

الملاحظات: كتبت بخط النسخ الجيد الواضح وحالة المخطوط جيده جداً .

الرقم:
التاريخ:
تلفون: ٥٣٢٠٩٠٠

شروط للمستفيد:

١ ـ عند التحقيق تهدى نسخة للمركز .

٢ ـ أن يذكر نسخة المركز هذه .

٣ ـ في حالة عدم تحقيقها من المستفيد عليه أن يعلم من سيستفيد منها بهذه الشروط .

20900 - 5320901 - 5326362
3904 Safat 13040 Kuwait
lyah - Block 6 St.9 No.279

هاتف: ٥٣٢٠٩٠٠ - ٥٣٢٠٩٠١ - ٥٣٢٦٣٦٢
ص.ب: ٣٩٠٤ الصفاة 13040 الكويت
الجابرية ق٥ ش٩ رقم ٢٧٩ ـ فاكس ٥٣٢٠٩٠٢

الألوكة
www.alukah.net

هذه رسالة شريفة في اثبات صفة العلو
الذاتي لله سبحانه وتعالى على عرشه المجيد
ومباينته لخلقه للإمام شيخ الإسلام
الحافظ تقي الدين ابي العباس
احمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن تيميه
المتوفى سنة ٧٢٨
ه

مجموع الفتاوى (٥)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن الحلول والاتحاد بمخلوقاته المتعالي عن التعطيل والالحاد والتمثيل في صفاته وأشهد أن لا إله إلا الله العلي بذاته المستوي على عرشه فوق سمواته وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الهادي بآيات أياته المبين لمباينة باريه عن بريآته عليه أفضل صلواته وتحياته وعلى آله وصحبه التابعين له في حياته وبعد مماته . وبعد فيقول كاتبها لما لم يجب أحد عن أبياته وحق للحق أن يبين هداته من عداته عرضت على إمام أئمة المسلمين عالم علماء العالمين شيخ الملة الاسلامية أبي العباس أحمد بن تيمية فبين بما خصه الله وأهداه إليه من هداه وأوضح المسألة وأقسامها وأحكام الأبيات وأحكامها وحجج جواب النفاة وألزامها ونهج أصحاب الاثبات وأبرامها لازال مؤيد المدد ومؤيد المدد . وهي هذه

يا سادة العلماء افتونا بما : يشفي العليل فما أصبرى آسن

عن قول ناظم عقد أصل عقيدة ∴ في حق حق الحق ليس بداهن
يا منكرا أن الاله مباين ∴ للخلق يا مفتون بل يا فتن
هب قد ضللت فأين أنت فإن تكن ∴ أنت المباين فهو أيضا بائن
أو قلت لست مباينا قلنا إذا ∴ فبالاتحاد أو الحلول نستاحن
أو قلت يلزم منه شئ قد خلا ∴ قلنا إذا فالرب فينا ساكن
أو قلت يلزم أنه في حيز ∴ أو صار في جهة فعقلك واهن
فلقد كذبت فإنه لا حيز ∴ إلا مكان وهو عنه بائن
وكذا الجهات فإنها عدمية ∴ في حقه والحق في ذا بائن
إذ ليس فوق الخلق شئ غيره ∴ حتى يعد وهو فيه قاطن
أو قلت ما هو داخل أو خارج ∴ هذا يدل بأنه ما كائن
إذ قد جمعت نقائصا ووصفه ∴ عدما بها هل أنت عنها ظاعن
ما قال ما هو ظاهر أو باطن ∴ لكنه هو ظاهر هو باطن
فارجع وتب من قال مثلك أنه ∴ لمعطل والكفر فيه كامن
وتفضلوا بجوابه من نظمكم ∴ هل صادق فيما ادعى أو مائن فيما ادعى

وصلا بفصل ظاهر فالله للمنفق المصيب بخير أجر ضامن

تعالى فأجاب رضى الله عنه

الحمد لله رب العالمين . جواب المنازعين عن متن هذا الكلام

أنهم يقولون هذا الكلام يتضمن شيئين أحدهما الإستدلال

على أن الرب تعالى مباين للعالم خارج عنه والثانى الجواب

عن حجة من نفى ذلك واستدل بأن ذلك يستلزم القول

بالحيز والجهة وهما باطلان وبطلان اللازم يقتضى بطلان

الملزوم فأما إستدلاله فإن مضمونه أنك إما أن تكون مباينا

للخالق وإما أن تكون لست مباينا له فإن قلت إنك مباين

لزم أيضا أن يكون مباينا لك لأن المباينة من باب المفاعلة

التى يلزم من ثبوتها فى أحد الجانبين ثبوتها فى الجانب الآخر

عقلا وكذلك هو فى اللغة إلا فى مواضع قيل إنها مستثناة

بل متأولة مثل قولهم عاقبت اللص وطارقت النعل وعافاك

ونحو ذلك فإن قلت لست مباينا له لزمك القول بالحلول

أو الاتحاد فإنما مالم يكن مباينا لغيره متميزا عنه كان مجمعا له مجامعا مداخلا له بحيث هو فيحايثه ويجامعه ويداخله كما تحايث الصفة محلها الذى قامت به والصفة المشاركة لها فى القيام به فإن الفاكهة مثلا طعمها ولونها ليس بمباين لها بل هو محايث لها ومجامع لها وكذلك الطعم محايث للون والمباينة هى المفارقة وهى ضد المجامعة فلما كانت الصفة التى تسمى العرض تحايث محلها الذى يسمى الجسم وتحايث عرضا آخر كان من المعلوم أن مثل هذا منتف عن الله سبحانه وتعالى فإنه ليس بعرض ولا صفة من الصفات بل هو قائم بنفسه مستغن مستغن عن محل يقوم به فلا يجوز عليه محايثة المخلوقات والحلول فيها وكذلك الاتحاد فإن الاتحاد إن كان مع بقاء الاثنين على ما كان عليه فلا اتحاد بل هما اثنان باقيان على صفاتهما كما كانا وإن عنى به استحالة إلى نوع ثالث كما يتحد الماء واللبن والماء والخمر فيصيران نوعا ثالثا لا هو ماء محض ولا لبن محض فهذا لا يكون إلا بعد استحالة أحدهما وفساد لعرض لذاته والله تعالى منزه عن ذلك فإنه واجب الوجود بنفسه قديم بذاته وصفاته لا يجوز عليه عدم شئ من صفاته فتمتنع فى حقه الاستحالة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والفساد فمضمون الدليل أن المخلوق إما أن يكون مباينا للخالق والخالق مباينا له وإما أن يلزم الحلول والاتحاد وهما باطلان فتعين الأول واعتراض المنازع على هذا يكون بعد بيان معنى المباينة فإن أهل الكلام والنظر يطلقون المباينة بإزاء ثلاثة معان بل أربعة أحدها المباينة المقابلة للمماثلة والمشابهة والمقاربة والثانى المباينة المقابلة للمحايثة والمجامعة والمداخلة والممازجة والمخالطة والثالث المباينة المقابلة للمماسة والملاصقة فهذه المباينة أخص من التى قبلها فإن ما باين الشئ فلم يداخله قد يكون مما ساله متصلا به وقد يكون منفصلا عن غير مجاور له وهذه المباينة الثالثة ومقابلها تستعمل فيما يقوم بنفسه خاصة كالأجسام فيقال هذه العين إما أن تكون مماسة لهذه وإما أن تكون مباينة لها وأما المباينة التى قبلها ومقابلها فإنها تعم ما يقوم بنفسه وما يقوم بغيره فالعرض القائم بغيره ليس مباينا له ولا يقال أنه مماس له فيقال هذا اللون إما أن يكون مباينا لهذه العين أو لهذا الطعم وإما أن يكون محايثا له مجامعا مداخلا ونحو ذلك من العبارات وإن استعمل مستعمل لفظ المماسة والملاصقة فى قيام الصفة بموصوفها كان ذلك نزاعا لفظيا وأما النوع الأول فكما يروى عن الحسن البصرى أنه قال رأيناهم متقاربين فى العافية فإذا جاء البلاء تباينوا تباينا

عظيما أى تفاضلوا وتفاوتوا ويقال هذا بان عن نظرائه أى خرج عن مماثلتهم ومشابهتهم ومقاربتهم بما أمتاز به من الفضائل ويقال بين هذا وهذا بون بعيد وبين بعيد والنوع الثانى كقول عبد الله بن المبارك لما قيل له بما نعرف ربنا قال بانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ولا نقول كما قالت الجهمية أنه هاهنا وكذلك قال أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه والبخارى وابن خزيمه وعثمان ابن سعيد وخلق كثير من أئمة المسلمين ولم ينقل عن أحد من السلف خلاف ذلك وحبس هشام بن عبيد الله الرازى رجلا حتى يقول الرحمن على العرش استوى ثم أخرجه وقد أقر بذلك فقال تقول أنه مباين فقال لا قال ردوه فإنه جهمى فالمباينة فى كلام هؤلاء الأئمة وأمثالهم لم يريدوا بها عدم المماثلة فانهم قالوا بائن من خلقه ولم يقولوا بائن من العرش وحده فجعلوا المباينه من المخلوقات عموما ودخل فى ذلك العرش وغيره فإنه من المخلوقات فعلم أنه لم يتعرضوا فى هذه المباينه لاثبات ملاصقة ولا نفيها ولكن قد يقول بعض النفاة أنا أريد بالمباينة عدم المحايثة والمداخلة فقط من غير أن أدخل

فان هذا ممنوع فيه أحد ولا الزموا الناس بأن يقولوا بالمباينة الخاصة

فى ذلك عدم الخروج وقد يوصف المعدوم بمثل هذه المباينة فنقول أن المعدوم مباين للموجود بهذا الاعتبار وهذا معنى رابع من معنى المباينة واذا عرف أن المباينة قد يريد بها الناس هذا وهذا فلا ريب أن المعنى الاول ثابت باتفاق الناس فانهم متفقون على أن الله ليس له مثل من الموجودات وأنه مباينته للمخلوقين فى صفاتهم أعظم من مباينة كل مخلوق لمخلوق وأنه أعظم وأكبر من أن يكون مماثلا لشئ من المخلوقات أو مقاربا له فى صفاته لكن هذا المعنى ليس هو الذى قصده الناظم ولا قصد أيضا المعنى الثالث لأنه جعل نفى المباينة يستلزم الحلول أو الاتحاد وهذا انما المعنى الثانى والا فالمعنى الثالث يستلزم الملاصقة والمماسة والناظم لم يذكر ذلك وهذا المعنى الثالث يستلزم الثانى من غير عكس فان المباينة الخاصة المقابلة للملاصقة صفة تستلزم المباينة العامة المقابلة للمداخلة والمحايثة من غير عكس واذا عرف أن الناظم أراد هذه المباينة العامة وهى المباينة المشهورة فى اللغة وكلام الناس وكلام العلماء فان المنازعين له يقولون لا نسلم أنه إذا لم يكن مباينا لزم الحلول والاتحاد فان هذا مثل قول القائل أذا لم يكن خارجا عن العالم كان داخلا فيه وقد علم أن المخالف له يقول لا هو داخل العالم ولا

فوله عدم الخروج لعل أصله بحذف عدم *

خارجه وكذلك يقول لامباين ولامحايث ولامجامع ولامفارق ويقول
إنما نفيت المباينة والمحايثة جميعا والحلول والاتحاد داخلان فى المحايثة
فلا أسلم إذا لم أكن مباينا للخالق أن يكون حالا أو متحدا بى وهذا
معلوم من قول النفاة فإن النفاة الذين يقولون أن الخالق ليس فوق
العالم ولاخارجا عنه مباينا له منهم من يقول أنه حال فيه أو متحد
به وأنه فى كل مكان بذاته كما يقول بذلك طوائف من عبادهم ومتكلميهم
وصوفيتهم وعامتهم ومنهم من يقول ليس هو داخلا فيه ولاخارجا
عنه ولاحالا فيه وليس فى مكان من الأمكنة فهؤلاء ينفون عنه
الوصفين المتقابلين جميعا وهذا قول طوائف من المتكلمين ونظارهم والأول
هو الغالب على عامتهم وعبادهم وأهل المعرفة والتحقيق منهم والثانى
هو الغالب على نظارهم ومتكلميهم وأهل البحث منهم وكثير منهم يجمع
بين القولين ففى حال نظره وبحثه يقول بسلب الوصفين المتقابلين
كليهما فيقول لاهو داخل العالم ولاخارجه وفى حال تعبده وتأله
يقول بانه فى كل مكان ولايخلو منه شئ حتى يصرح بالحلول فى كل
موجود من البهائم وغيرها بل بالاتحاد بكل شئ بل يقولون بالوحدة
التى معناها أنه عين وجود الموجودات وسبب ذلك أن الدعاء والعبادة
والقصد والارادة تطلب موجودا بخلاف مجرد النظر والبحث والكلام
فان العلم والكلام والبحث والقياس والنظر تتعلق بالموجود والمعدوم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاذا لم يكن القلب فى عبادة وتوجه ودعاء سهل عليه النفى والسلب واعرض عن الاثبات بخلاف ما اذا كان فى حال الدعاء والعبادة فانه يطلب موجودا يقصده ويسأله ويعبده والسلب لا يقتضى الا النفى والعدم فلا يبقى فى السلب ما يكون مقصودا معبودا فالمخالف لهذا الناظم اذا كان من النفاة

للمتقابلين يقول أنا أقول لا هو مباين ولا أقول بالحلول والاتحاد فلم قلت أنه اذا لم أقل بالمباينة يلزمنى القول بالحلول والاتحاد هذا هو الذى يقوله أئمة النفاة مثل هذا الناظم وحينئذ فيقول المثبتة القائلون بالمباينة والخروج ومن قال من النفاة أنه فى كل مكان وهو الظاهر من قولهم وقول محققيهم وعارفيهم نحن نعلم بالضرورة أن الموجود اما ان يكون مباينا واما ان يكون محايثا ونعلم بالضرورة أن من اثبت موجودين ليس أحدهما داخلا فى الآخر محايثا له ولا خارجا عنه مباينا له فقد خالف ضرورة العقل وهذا العلم مركوز فى فطر جميع الناس الا من يقلد قول النفاة ونفى هذين جميعا هو من اقوال القرامطة الباطنية الذين هم أئمة الجهمية فان جهما مع القرامطة وغلاة المتفلسفة يقول لا نقول هو شئ ولا ليس بشئ كما يقولون لا هو موجود ولا معدوم ولا حى ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا قديم ولا محدث وأمثال ذلك وهذه المقالات فسادها معلوم بالضرورة العقلية وان كان قد تواطأ عليها جماعة كثيرة فان الجماعة

المتفلسفة

الذين تقلد وا مذهبا تلقاه بعضهم عن بعض يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات
كما يجوز الاتفاق على الكذب مع المواطأة والاتفاق ولهذا يوجد في أهل
المذاهب الباطلة كالنصارى والرافضة والفلاسفة من يصر على القول
الذي يعلم فساده بالضرورة وأنها الممتنع ما يمتنع على أهل التواتر وهو
اتفاق الجماعة العظيمة على الكذب من غير مواطأة ولا اتفاق فيمتنع
عليهم جحد ما يعلم ثبوته بالاضطرار وأهل التواتر لا يتصور منهم الكذب
فأما اذا اقتنوا قولا بشبهة وحجة واعتقدوا صحته جاز أن يصروا على
اعتقاده وأن كان مخالفا لضرورة العقل وان كانوا جماعة عظيمة ولهذا
يطبع الله على قلوب الكافرين قال الله تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم
كما لم يؤمنوا به أول مرة) وقال تعالى (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم)
وقال تعالى (يطبع الله على قلب متكبر جبار) (يطبع الله على كل قلب متكبر جبار)
وأنما تؤخذ الضروريات من القلوب السليمة والعقول المستقيمة التي
لم تمرض بما تقلدته من العقائد وتعودته من المقاصد والمنبتة يقولون
من ذكر له قول النقاة من أجناس بني آدم السليمة الفطرة علم بالضرورة
فسادها وكلما كان أزكى وأجد ذهنا كان علمه بفساده أشد بل هم
يقولون أن العلم بالقضية المعينة المطلوب اثباتها وهو علو الله تعالى
على العالم معلوم بالفطرة والضرورة ويعلم بطلان نقيضها بالفطرة
والضرورة فيعلمون أن الخالق فوق العالم ويعلمون امتناع وجود
موجودين ليس أحدهما مباينا للآخر ولا مداخلا له ويعلمون أنه

أي الجماعة

أذا لم يكن مباينا كان مداخلا محايثا فيلزم الحلول والاتحاد ولا ريب
أن هذا هو الذى عليه جماهير الأمم من بنى آدم أما من أثبت العلو والمباينة
فقوله ظاهر وأما الذين لا يقرون بالعلو والمباينة فجمهورهم لا يعلمون
ضد ذلك الا أنه فى كل مكان ولو عرض عليهم نفى هذا وهذا لم يتصوروه
ولم يعقلوه وبهذا احتج أهل الحلول والاتحاد من محققيهم كالصدر القونوى
وأمثاله على نفاة ذلك منهم فقال قد سلمتم لنا أنه ليس خارج العالم
ولا مباينا له وما لم يكن كذلك لم يعقل الا أن يكون وجود الممكنات
أو فى وجود الممكنات اذ لا يعقل الا هذا أو هذا ثم هذا وأمثاله يقولون
هو الموجود المطلق وأن فرق ما بينه وبين الاشياء فرق ما بين المطلق
والمعين وهذا يشبه الفرق بين جنس الانسان وأعيان الناس
وجنس الحيوان واعيان الحيوانات فيكون الرب مثل الجنس أو العرض
العام لسائر الموجودات ومعلوم أن هذا لا يكون له وجود متميز بنفسه
مباين لمخلوقاته اذ الكليات كالجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام لا توجد فى الخارج منفصلة عن الاعيان الموجودة وهذا معلوم
بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وانما يحكى الخلاف فى ذلك عن
شيعة أفلاطون ونحوه الذين يقولون باثبات المثل الافلاطونية وهى
الكليات المجردة عن الاعيان خارج الذهن وعن شيعة فيثاغورث فى
اثبات العدد المطلق خارج الذهن والمعلم الاول ارسطو واتباعه
متفقون على بطلان قول هؤلاء وهؤلاء فلو ظنوا أن البارى هو
الموجود المطلق بهذا الاعتبار لو قصوا فيما فروا منه فان هذا يستلزم

مباينته لوجود المخلوقات وانفصاله عنه مع أن عاقلا لا يقول أن الصفة
تكون مبدعة للموصوف ولا أن الكليات هي المبدعة لمعيناتها والمقصود
هنا أن جماهير الخلائق من مثبتة علو الله على خلقه ومن نفاة ذلك
على اختلاف اصنافهم يقولون باثبات هذا التقسيم والحصر وهو أن الشئ
أما أن يكون مباينا لغيره وأما أن يكون محايثا مداخلا له فاذا انتفى
أحدهما ثبت الآخر ويقولون أن هذا معلوم بالضرورة قال النفاة لا
نسلم أن هذه القضية ضرورية بدليل أنا نعقل الانسانية المشتركة
بين الأناسي وغيرها من الكليات المعقولة وغيرها وليست داخل العالم
ولا خارجه وأيضا فأن أرسطو واتباعه من الفلاسفة وطائفة من
أهل الكلام اثبتوا أن النفس الناطقة كذلك وكذا العقول والنفوس
ولم يكونوا قائلين ما يعلم فساده بالضرورة وأيضا فأن العقل الصريح
يعلم تقسيم الشئ الى مباين ومحايث وما ليس بمباين ولا محايث وتقسيمه
الى داخل وخارج وما ليس بداخل ولا خارج وتقسيمه الى متحيز وقائم بالمتحيز وما ليس
وما ليس بمتحيز ولا قائم بالمتحيز فلا يعلم فساد هذا التقسيم بالاضطرار
كما يعلم أن الواحد نصف الاثنين وأيضا فهذا الذي ذكرتموه من
لزوم المباينة او المحايثة والدخول أو الخروج انما يعقل فيما هو جسم متحيز
فاذا قدرنا متحيزين لزم أما ان يكون أحدهما داخلا في الآخر أو
خارجا عنه فأما اذا قدرنا موجودا ليس بجسم ولا متحيز لم يمتنع أن
لا يكون مباينا لغيره ولا محايثا ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه بل
ينفي عنه القسمان وحينئذ فهذا التقسيم والحصر يستلزم كون الباري

جسما متحيزا وذلك باطل ولا نريد بالمتحيز أن يكون قد أحاط به حيز وجودي
كما أجاب عنه الناظم بل نريد بالمتحيز الذي في الجهة بحيث يشار إليه بالحس أنه هاهنا
أو هناك ولا ريب أنما فوق العالم فلابد أن يشار إليه بأنه هناك وهذا هو القول
بالتحيز والجهة عندنا وإذا كان هذا التقسيم مستلزما لإثبات الجهة والتحيز
لم يكن هذا التقسيم صحيحا إلا أن يكون القول بالجهة والتحيز صحيحا والناظم لم
يذكر دليلا على صحة القول بالتحيز والجهة والجسم ثم نقول الأدلة النظرية
الدالة على نفي التحيز والجهة والجسم تنفي صحة هذا التقسيم والحصر فإنه إذا
قدر موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا في جهة أمكن أن يعقل أنه ليس مباينا
لغيره ولا محايثا له وإذا كان كذلك فكل ما ينفي القول بالتحيز والتجسيم
يبطل هذا الاستدلال إذ القول بنفي التجسيم مع إثبات هذا التقسيم تناقض
بين وإذا كان هذا القول مستلزما للتجسيم لزمه ما يلزم القائلين بالتجسيم
وقد خاطب نفاة ذلك بأنهم مفتونون وفاتنون وادعى أن من قال
ذلك فإنه معطل وأن الكفر في قوله كامن وهذا يستلزم تكفير من نفى
التجسيم وقد علم ما في هذا القول من الوبال العظيم قالت المثبتة نحن نجيبكم
بجوابين إجمالي وتفصيلي أما الجواب الإجمالي فإنا نقول قولكم لا نسلم أن هذه
القضية ضرورية منع غير مقبول فإنا نقول لكم لا فإن المقدمات الضرورية
لا يجوز منعها ولو جاز منع الضروريات لم يمكن الاستدلال ولا إقامة
حجة على منكر فإن المستدل غايته أن يستدل بدليل مؤلف من مقدمات
ضرورية فلو جاز منع الضروريات لم يمكن الاستدلال بحال وكذلك
ما ذكر من الاستدلال على أنها ليست بضرورية ولا يسلم بصحيحة
لا يقبل أيضا فإن الضروريات هي الأصل للنظريات فلو جاز القدح

فى الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحا فى الأصل بفرعه وذلك
يستلزم بطلان الفرع والأصل جميعا فان الفرع أن كان فاسدا لم تجز المعارضة
به وان كان صحيحا لزم أن يكون أصله صحيحا فلا يجوز ان يكون قادحا فى
الأصل فثبت أنه على التقديرين لا يجوز معارضة الضروريات بالنظريات
فان قيل فهب أنه لا يجوز فى المقدمات الضرورية أن تمانع ولا أن تعارض
بالنظريات فاذا ادعى المستدل أن المقدمة ضرورية فهل يكون قوله حجة
على مناظره قيل ليس مجرد دعواه الضرورة حجة على خصمه لكن من علم أن
القضية ضرورية فقد حصل له العلم بذلك وهو لا يكابر نفسه فسواء علمها
غيره أو لم يعلمها وسواء سلمها له أو نازعه فيها فما علمه هو ضرورة لا يمكن
أن يشك فيه وأما طريق الزامه لمنازعه فبأن يستشهد على ذلك بتسليم ارباب
القلوب السليمة التى لا هوى لها ولا أعتقاد يخالف ذلك تقريبا ان هذه القضية
معلومة عندهم بالضرورة علم أن الأمر كذلك وان المنازع فيها قد تغيرت
فطرته التى فطر عليها لاعتقاد أو هوى وأن الحس كما قد يعرض له ما يوجب
غلطه فكذلك العقل قد يعرض له ما يوجب غلطه ومما يبين ان هذه القضية
حق ان الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاؤا بما يوافقها لا بما يخالفها
وكذلك سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون
مقتضاها ولا يخالفونها ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له فى الأمة
لسان صدق بل اكثر اهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها وانما خالفها
طائفة من المتفلسفة وطائفة من المتكلمين كالمعتزلة ومن اتبعهم والذين
خالفوها عقلا وهم وعلما وهم تناقضوا وادعوا الضرورة فى قضايا
من جنسها أبين منها ومن أنكر منهم ذلك آل به الأمر الى جحد عامة
الضروريات والحسيات فالمنكر لهذه القضية الضرورية هو بين أمرين
أما ان يلتزم جحد عامة الضروريات وأما أن يقر بقضايا من جنسها

لم يعارضها عقد ولا قصد يخالف فطرتها واذا كان اهل العقول السليمة التى
فى ذلك

ضرورية دون هذه فى القوة والجلاء بيان ذلك أن الذين قالوا أن الخالق سبحانه
ليس هو بجسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك هل هو فوق العالم أو ليس فوق العالم
فقال طوائف كثيرة هو فوق العالم بل هو فوق العرش وهو مع هذا ليس بجسم
ولا متحيز وهذا يقوله طوائف من الكلابية والكرامية والأشعرية وطوائف
من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا
هو الذى حكاه الأشعرى عن أهل الحديث والسنة وقال طوائف منهم ليس هو
فوق العالم ولا فوق شئ أصلا ولا فوق العرش شئ وهذا قول الجهمية
والمعتزلة وطوائف من متأخرى الأشعرية والفلاسفة الدقاة والقرامطة
الباطنية وقد وافقهم على ذلك طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية
والحنبلية ومتأخرى أهل الحديث والصوفية ثم هؤلاء الذين ينفون علوه
بنفسه على العالم هم فى رؤيته على قولين منهم من يقول بأنه يجوز رؤيته وذلك
واقع فى الآخرة وهذا أقول من انتسب الى السنة والجماعة من طوائف أهل الكلام
وغيرهم كالكلابية والكرامية والأشعرية وقول أهل الحديث قاطبة ومشيوخ الصوفية
وهو المشهور عن أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء وعامة هؤلاء يثبتون
الصفات كالعلم والقدرة ونحو ذلك ومنهم طائفة ينفون الصفات مع دعواهم
أنهم يثبتون الرؤية كابن حزم وأبى حامد فى بعض أقواله والقول الثانى قول
من ينكر الرؤية كالمعتزلة وأمثالهم من الجهمية المحضة من المتفلسفة والقرامطة
وغيرهم وكذلك ينفون الصفات ويقولون باثبات ذات بلا صفات وهل
يوصف بالأحوال على قولين ويقولون باثبات وجود مطلق بشرط الاطلاق لا يوصف
بشئ من الأمور النبوتية كما هو قول ابن سينا وأمثاله مع قولهم فى أصولهم
المنطقية أن المطلق بشرط الاطلاق وجوده فى الأذهان لا فى الأعيان
ومن أتباع هؤلاء من الاتحادية والحلولية يقول هو الوجود المطلق لا بشرط
الاطلاق والمطلق لا بشرط الاطلاق يوجد فى الخارج ولكنه هو نفس

وأهل الحديث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعين أو كلى مقارن للمعين والصواب عندهم هو الأول ولكن الثانى هو قول كثير من
أهل المنطق مع تناقض أقوالهم فى ذلك وبنوا على ذلك من الجهالات ما لا يحصيه
إلا الله كما قد بسط فى غير هذا الموضع وعلى هذا فإذا جعل هو الوجود المطلق
لا بشرط الإطلاق وقيل أن المطلق جزء من المعين ملازمه كان الوجود
الواجب جزءًا من الموجودات الممكنة وإذا قيل ليس فى الخارج مطلق مغاير
للأعيان الموجودة وهو الصواب أذ ليس فى هذا الانسان جواهر تعد وما
يوصف به فإذا قيل هو جسم حساس قائم متحرك بالإرادة ناطق لم يكن الانسان
المعين جواهر قائمة بنفسها غير ذلك المعين وهذا معلوم بالضرورة وعلى هذا
فإذا قيل أن الحق هو الوجود المطلق لا بشرط الإطلاق كان الوجود الواجب
هو عين وجود الممكنات فلا يكون هناك موجودان أحدهما واجب والآخر ممكن
وهذا قول أهل الوحدة وهو تصريح بنفى واجب الوجود المبدع للموجودات الممكنة
وتصريح بأن الوجود الواجب يقبل العدم والحدوث لما نشاهده من حدوث
الحوادث وعدمها وهذا مع أنه كفر صريح فهو من أعظم الجهل القبيح وكل من قال
أن الرب وجود مطلق لزمه هذه الأقوال ونحوها التى مضمونها نفى وجوده
وكذلك إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات أمر يقدره الذهن والا فوجوده
فى الخارج ممتنع ولفظ ذات يقتضى ذلك فإن ذات هى فى الأصل ثابت ذو
وأصل الكلمة ذات الصفات أى المتعين ذات الصفات فلفظ ذات معناه ٢ لس اصله ذو ه
الصاحبة والمستلزمة للصفات هذا من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فلأن
كل موجود لا بد له من حقيقة يختص بها يتميز بها عما سواه وكل من الموجودات
يقال له ذات فكلها مشتركة فى مسمى الذات كما هى مشتركة فى مسمى الوجود
فلا بد أن يكون لكل من الذاتين ما تختص به عن الأخرى كما أنه لا بد لكل من
الموجودين ما يميزه عن الآخر فإذا قدر ذات مطلقة لا اختصاص لها كان ذلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ممتنعا كوجود مطلق لا اختصاص له فلا بد أن تختص كل ذات بما يخصها وذلك الذى يخصها ما توصف به من الخصائص فذات لا خصيصة لها توصف بها محال والكلام على هذا مبسوط فى غير هذا الموضع والمقصود التنبيه على مجامع مقالات الناس فى هذا المقام وأن جميع الناس يلزمهم القول بهذه القضية الضرورية التى ذكرها أهل الاثبات وهى امتناع وجود موجودين ليس أحدهما داخلا فى الآخر ولا خارجا عنه ولا مباينا له ولا محايثا له وامتناع وجود موجود لا يشار اليه ولا الى محله وأن من أنكر هذه القضية لزمه أحد أمرين أما الاقرار بقضايا ضرورية هذه أبين منها وأما جحد عامة القضايا الضرورية وذكرت مقالات الناس ليتبين مناظرة بعضهم لبعض فى هذا المقام فيقول المثبتون لمباينته للعالم وعلوه عليه المنكرون لكونه جسما أو متحيزا هو فوق العرش مستو على عرشه ليس بجسم ولا متحيز فاستواؤه على العرش ثابت بالسمع وعلوه ومباينته معلوم بالعقل مع السمع واذا لم يكن متحيزا بطل دلائل النفاة لكونه على العرش كقولهم أما ان يكون اكبر من العرش وأما ان يكون أصغر وأما أن يكون مساويا للعرش وكقولهم اذا كان كذلك كان له مقدار مخصوص فيستدعى مخصصا ونحو ذلك فان المثبتة تقول لهم هذا انما يلزم اذا كان جسما متحيزا فاما اذا كان فوق العرش ولم يكن جسما متحيزا لم يلزم شئ من هذه اللوازم وحينئذ فنفاة العلو هم بين امرين أن سلموا أنه على العرش مع أنه ليس بجسم ولا متحيز بطل كل دليل لهم على نفى علوه على عرشه فانهم انما بنوا ذلك على أن علوه على العرش مستلزم لكونه جسما متحيزا واللازم منتف فينتفى الملزوم فاذا لم تثبت الملازمة لم يكن لهم دليل على النفى ولا يبقى للنصوص الواردة فى الكتاب والسنة باثبات علوه على العالم ما يعارضها وهذا هو المطلوب وان قالوا متى قلتم هو العرش

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لزم ان يكون متحيزا او جوهرا منفردا واثبات العلو على العرش مع نفى التحيز معلوم
الفساد بالضرورة قيل لهم لاريب أن هذا القول أقرب الى العقول من اثبات
موجود لا داخل العالم ولا خارجه فانا اذا عرضنا على عقول العقلاء قول قائلين
أحدهما يقول بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه وآخر يقول بوجود موجود
خارج العالم وليس بجسم كان القول الاول أبعد عن العقول وكانت الفطرة
والضرورة للاول أعظم انكارا فان كان حكم هذه الفطرة والضرورة مقبولا
لزم بطلان الاول وان لم يكن مقبولا لم يجز انكارهم للقول الثانى وعلى
التقديرين لا يبقى لهم حجة على أنه ليس بخارج العالم وهو المطلوب وهذا تقرير
لاحيلة لهم فيه تبين به تناقض اصولهم وانهم يقبلون حكم الفطرة ويردونه
بالتشهى والتحكم بل يردون من احكام الفطرة والضرورة ما هو أقوى وابين
واجلى للعقول مما يقبلونه والمقصود هنا بيان أنه مباين للعالم خارج عنه
وهم انما ينفون ذلك بأنه يستلزم أن يكون متحيزا اما جسما واما جوهرا منفردا
وذلك أن كان ما يحاذى هذا الجانب من العرش غير ما يحاذى هذا الجانب كان
منقسما وكان جسما وان لم يكن غيره كان فى الصغر بمنزلة الجوهر الفرد
وهذا لا يقوله عاقلا فاذا قال لهم طوائف من المثبتة يمكن ان يكون فوق العرش
ولا يقبل اثبات هذه المحاذاة ولا نفيها لأن ذلك انما يلزم ان لو كان متحيزا
فأما اذا لم يكن متحيزا امكن أن يكون فوق العالم ولا يوصف باثبات ذلك ولا
نفيه فان اثبات العلو مع عدم المحاذاة والمسامتة غير معقول او معلوم
الفساد فيقال لهم اثبات الوجود مع عدم المباينة والمحايثة والدخول والخروج
أبعد عن العقول وابين فسادا فى المعقول وكل عاقل سليم الفطرة اذا
عرضت عليه وجود موجود خارج العالم غير محاذى للعالم ووجود موجود
لا داخل العالم ولا خارجه تكون نفرة فطرته عن الثانى أعظم وان قدر ان

فطرته تقبل الثانى فقبولها للأول أعظم وحينئذ فما يذكره النفاة من اثبات وجود موجود لا داخل ولا خارجه أما أن يكون مقبولا وأما أن لا يكون فان لم يكن مقبولا بطل أصل قولهم وان كان مقبولا فكل ما دل على ذلك كانت دلالته على امكان وجود موجود خارج العالم ليس بمتحيز أقوى وأظهر فانه اذا ثبت ان هذا ممكن فى العقل فذاك أولى بالامكان واذا كان ذلك ممكنا لم يكن ما يذكرونه من الأدلة على نفى التحيز نافيا للعلوه على العالم وارتفاعه على عرشه فلا يكون لهم دليل على نفى ذلك وهذا هو المطلوب فاذا بطل ما ينفون به ذلك فمعلوم أن السمعيات تدل على ذلك اما دلالة قطعية واما ظاهرة فمعلوم أن السمعيات تدل على ذلك اما دلالة قطعية واما ظاهرة والظواهر التى لا معارض لها لا يجوز صرفها عن ظواهرها فكيف اذا قيل ان العلو والمباينة معلوم بالفطرة والضرورة والأدلة العقلية النظرية كما هو مبسوط فى موضعه ومما يوضح هذا أن النفاة انما أثبتوا موجودا لا داخل العالم ولا خارجه فانهم لا يثبتون بالضرورة لا وجوده ولا امكان وجوده بل كلاهما يثبتونه بالنظر بخلاف المثبتة فانهم يقولون امتناع هذا معلوم بالضرورة وقد يقولون علو الخالق معلوم ايضا بالفطرة التى فطر الناس عليها التى هى اقوى العلوم الضرورية فان ما فطر الناس عليه من المعارف أقوى من كونهم مضطرين اليه من المعارف التى لا يضطرون اليها الا بعد تصور طرفيها وبعد نوع من التأمل والضرورى قد يفسر بما يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكن الانفكاك عنه وقد يفسر بما يحصل للعبد بدون كسبه واختياره والمقصود ان القول بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه لم يقل أحد من العقلاء أنه معلوم بالضرورة وكذلك سائر لوازم هذا القول مثل كونه ليس بجسم ولا متحيز ونحو ذلك لم يقل أحد من العقلاء ان هذا النفى معلوم بالضرورة بل غاية ما يدعى فى ذلك أنه من العلوم النظرية والعلوم النظرية لا بد أن تنتهى الى مقدمات ضرورية والا لزم الدور القبلى

والتسلسل فيما له مبدأ حادث وكل من هذين معلوم الفساد بالضرورة متفق على فساده
بين العقلاء وإذا كان كذلك فما من مقدمة ضرورية يبنى عليها الإمكان والإثبات
لوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه وإلا انتفاء هذه النتيجة أقوى في العقل
من تلك المقدمة والجزم بكونها ضرورية الانتفاء أولى من الجزم بكون مقدمة الدليل
المعارض ضرورية يوضح ذلك أن المعارض غايته أن يقول لو كان خارج العالم لكان
جسما أو لكان متحيزا وذلك منتف فلا يكون خارج العالم ودليل الذين ينفون
ذلك مقدماته فيها من الخفاء والاشتباه ما لا يخفى على من نظر في ذلك ولسبب
ما فيها من الخفاء والاشتباه أحسن الظن بها كثير من الناس وحسن ظنهم بها
مستند الى تقليد من قالها لا الى حزم عقولهم بها فهم ينهون العامة عن تقليد
الرسل فيما اخبرت به من صفات الله لزعمهم أن العقل عارضها مع الجزم بأن
الرسل لا تقول الا حقا وهم يقلدون رؤسهم في معارضة ذلك بمقدمات
يزعمون أنها عقليات وأتباعهم لم تجزم بها عقولهم لكنهم يقلدون رؤسهم فيها ولهذا
تجدهم اذا حققت الأمر فيها ونوزعوا فيها وبين لهم مستند المنع فيها الجؤا الى
الجهل الصريح فأما أن يجيبوا بالجواب على من مات أو غاب وهو عند التحقيق أدخل
منهم في الارتياب والاضطراب وأما أن يخرجوا عما يجب في المناظرة والجدال
الى حال أهل الظلم وسفهاء الرجال وأما أن يتوهموا أن هذا الكفر يخالف الدين
وهم في قولهم قد خالفوا الكتاب والرسول واتبعوا غير سبيل المؤمنين وقالوا
ما لم يقله أحد من الصحابة والتابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين ومما يوضح الأمر في
ذلك أن النفاة ليس لهم دليل واحد اتفقوا على مقدماته بل كل طائفة تقدح
في دليل الأخرى فالفلاسفة تقدح في دليل المعتزلة على نفي الصفات بل على نفي
الجسم والتحيز ونحوى ذلك لأن دليل المعتزلة مبني على أن القديم لا يكون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حاملا للصفات والحركات فلا يكون جسما ولا متحيزا لان الصفات اعراض وهم يستدلون على حدوث الجسم بحدوث الاعراض والحركات وان الجسم لا يخلو منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث بل الاشعري نفسه ذكر في رسالته الى اهل الثغر ان هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الاجسام بحدوث اعراضها هو دليل محرم في شرائع الانبياء ولم يستدل به احد من الرسل وابائهم وذكر في مصنف له آخر بيان عجز المعتزلة عن اقامة الدليل على نفي انه جسم وابو حامد الغزالي وغيره من ائمة النظر بينوا فساد طرق الفلاسفة التي نفوا بها الصفات وبينوا عجزهم عن اقامة دليل نفي انه جسم بل عن دليل على التوحيد وانه لا يمكن نفي الجسم الا بالطريق الاول الذي هو طريق المعتزلة الذي ذكر الاشعري في ما ذكر فاذا كان كل من فضلاء النظار وازكيائهم يقدح في مقدمات دليل الفريق الآخر الذي يزعم انه بنى عليه النفي كان في هذا دليل على ان هذه المقدمات الضرورية ضرورية اذ الضروريات لا يمكن القدح فيها وان قيل ان هؤلاء قدحوا في هذه المقدمات الضرورية قيل واذا جوزتم على ائمة النقاة ان يقدحوا بالباطل في المقدمات الضرورية التي يستدل بها اهل الاثبات اولى واحرى وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام على ادلة النقاة ومقدمات تلك الادلة على وجه التفصيل حيث تبين لكل عقل خروج اصحابها عن سواء السبيل وانهم قوم سفسطوا في العقليات وقرمطوا في السمعيات ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع لا رأي سديد ولا شرع بل معهم شبهات يظنها من لم يتأملها بينات كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب ولهذا تغلب عليهم الحيرة والارتياب والشك والاضطراب وقد ضلوا تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات او برهانيات وانما

٢ عجزهم

ليست على النفي الذي يعتقدونه فلا يمكن ان يقدحوا بالباطل في المقدمات الضرورية التي يستدل بها

هي مسلمات لما فيها من الاشتباه والاشتراك فلا تجد لهم مقدمة الا وفيها
الفاظ مشتبهة فيها من الاجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس فكيف
تكون النتيجة المبتنية بمثل هذه المقدمات رافعة في تلك القضايا الضروريات
وهذا الذي قد نبه عليه في هذا المقام كلما أمعن الناظر فيه وفيما تكلم اهل النفي
فيه ازداد بصيرة ومعرفة بما فيه فانه لا يتصور ان يبنى النفي على مقدمات ضرورية
تساوي في جزم العقل بها مقدمات أهل الاثبات الجازمة بفساد نتيجة قول النفاة
واذا كان العقل جازما بفساد نتيجتهم وهو قولهم انه موجود لا داخل العالم ولا
خارجه جزما لا يساويه فيه جزم العقل بالمقدمات التي بنى عليها هذه النتيجة النافية
أمتنع ان يزول ذلك الجزم العقلي الضروري بنتيجة مقدمات ليست مثله في الجزم وهذا
الكلام قبل النظر في تلك المقدمات المعارضة لهذا الجزم هل هي صحيحة أم فاسدة وانما
المقصود هنا انه لا يصلح للناظر ولا يقبل من الناظر ان يعارض هذا الجزم المستقر في
الفطرة بما يزعمه من الادلة النظرية وهذا المقام كاف في دفعه وان لم يحل شبهاته
كما يكفي في دفع السوفسطائي أن يقال له فيما ينفيه هذه قضايا ضرورية فلا يقبل
نفيها بما يذكره من الشبهة النظرية أما الجواب الثاني التفصيلي فهو بيان فساد حجج
النفاة على أن كان ما ادعوه قالت المبتدئة ما ذكروه من الحجج على اثبات موجود
لا داخل العالم ولا خارجه حجج سوفسطائية ان الانسانية المشتركة بين الاناسي
ونحوها من الكليات فهذه لا يقال انها موجودة خارج الذهن لا داخل العالم ولا
خارجه فانها امور ثابتة في الذهن والتصور واذا قيل انها موجودة في الخارج
فلا بد أن تكون عينا قائمة بنفسها او صفة قائمة بالعين ولا ريب انها لا
توجد في الخارج كلية مطلقة بشرط الاطلاق وانما توجد في الخارج معينة
متشخصة فقول القائل ان التقسيم يخرج من المحسوس ما هو معقول ان اراد
انه معقول ثابت في العقل فما هو ثابت في العقل ليس هو الموجود في الخارج بعينه

وأن أراد بخرج من المحسوس الموجود في الخارج أمرا معقولا ليس هو في الذهن فهذا باطل فليس في الانسان المعين الا ما هو معين وهو هذا الانسان المعين بدنه وروحه وصفات ذلك وهذا كله أمر معين مقيد مشخص ليس هو كليا ولا مطلقا وما ذكروه من اثبات المشائين عقولا ونفوسا لا داخل العالم ولا خارجه ليس بحجة بل هم مخصومون بهذه الحجة وغيرها كما يخصم بها نظراؤهم لا سيما وقولهم بذلك أبين فسادا وأدحض حجة من أقوال نفاة الصفات والعلو فكيف يستدل على القول بما هو أضعف منه وأبعد عن الحق وقد علم أن عامة العقلاء من أهل الملل وغيرهم يردون هذا عليهم وأما قوله انهم لم يكونوا بذلك قائلين ما يعلم فساده بالضرورة فليس الأمر كذلك بل المتبينة الذين يقولون أن الموجودين لا بد أن يكونا متباينين أو متحايثين يقولون أن ما ادعاه هؤلاء مما يخالف هذا معلوم الفساد بالضرورة بل أئمة أهل الكلام النافون للعلو يدعون الأمر الضروري بأن الممكن اما جسم واما قائم بجسم وأن ما أثبته هؤلاء المتفلسفة من موجودات ممكنة ليست أجساما ولا أعراضا قائمة بالأجسام كالعقل والنفس والهيولى والصورة التي يدعون أنها جواهر عقلية موجودة خارج الذهن

أجساما ليست ولا أعراضا لأجسام فان أئمة النظر يقولون أن فساد هذا معلوم بالضرورة كما ذكر ذلك أبو المعالي الجويني وأمثاله من أئمة النظر والكلام ومن لم يهتد لهذا كالشهرستاني والرازي والآمدي ونحوهم فهم ناظروا الفلاسفة مناظرة ضعيفة ولم يثبتوا فساد أصولهم كما بين ذلك أئمة النظر الذين هم أجل منهم وسلم هؤلاء للفلاسفة مقدمات باطلة استنزلوهم بها عن أشياء من الحق بخلاف أئمة النظر كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني وأبي حامد الغزالي وأبي الحسين البصري وأبي عبد الله محمد بن الهيصم الكرامي وأبي الوفاء علي بن عقيل

ومن قبل هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم وأبي الحسن الأشعري والحسن
ابن يحيى البوشنجي ومن قبل هؤلاء كأبي عبد الله محمد بن كرام وابن كلاب وجعفر
ابن بشر وجعفر بن حرب وأبي إسحق النظام وأبي الهذيل العلاف وعمرو بن
بحر الجاحظ وهشام الجواليقي وهشام بن الحكم وحسين بن محمد النجار وضرار بن عمرو
الكوفي وأبي عيسى محمد بن عيسى بن برغوث وحفص الفرد وغير هؤلاء ممن لا
يحصيهم إلا الله من أئمة النظر والكلام وغير هؤلاء فإن مناظرة هؤلاء للمتفلسفة
خير من مناظرة أولئك وغيرهم لا يسلمون للفلاسفة إمكان وجود ممكن لا
هو جسم ولا قائم بجسم بل قد صرح أئمتهم بأن بطلان هذا القسم الثالث
معلوم بالضرورة بل قد بين ابو محمد بن كلاب أمام الصفاتية كأبي العباس
القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي عبد الله بن مجاهد وغيرهم انحصار الموجودات
في المباين والمحايث وأن قول من أثبت موجودا غير مباين ولا محايث معلوم
الفساد بالضرورة مثل ما بين أولئك انحصار الممكنات في الأجسام وأعراضها
وطوائف من النظار قالوا ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم إذا فسر الجسم بالمعنى
الاصطلاحي لا اللغوي كما هو مستقر في فطر العامة وهذا قول كثير من الفلاسفة
أو أكثرهم وكذلك أيضا الأئمة الكبار كالإمام أحمد في رده على الجهمية وعبد العزيز المكي
في رده على الجهمية وغيرهما بينوا أن ما ادعاه النفاة من أثبات قسم ثالث ليس بمباين ولا
محايث معلوم الفساد بصريح العقل وأن هذا من القضايا البينة التي يعلمها العقلاء بعقولهم
وأثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلم بها أحد من السلف والأئمة كما لم يثبتوا لفظ
التحيز ولا نفوه ولا لفظ الجهة ولا نفوه ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب
والسنة ونفوا مماثلة المخلوقات ومن نظر في كلام الناس في هذا الباب وجد
عامة المشهورين بالعقل والعلم يصرحون بأن أثبات وجود موجود لا محايث
للآخر ولا مباين ونحو ذلك معلوم الفساد بصريح العقل وضرورته وأما الحجة
الثالثة فقوله أن العقل يقسم المعلوم الى مباين ومحايث وليس بمباين ولا
محايث ونظائره فيقال له هذا كتقسيمه المعلوم الى واجب وممكن وما ليس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بواجب ولا ممكن والى قديم ومحدث وما ليس بقديم ولا محدث والى قائم بنفسه وقائم بغيره وما ليس بقائم بنفسه ولا بغيره وأمثال ذلك تقديرات الذهن ومعلوم أن مثل ذلك لا يدل على امكان ذلك فى الخارج فليس كل ما فرضه الذهن من الأقسام والتقديرات فى الأذهان يكون موجودا فى الخارج أو ممكنا فى الاعيان بل الذهن يقسم ما يخطر له الى واجب وممتنع وممكن والى موجود ومعدوم فالذهن يقدر كل ما يخطر بالبال ومعلوم أن فى الممتنعات ما لا يجوز وجوده خارج الذهن وأما قوله أن التقسيم الى مباين ومحايث لا يعلم فساده كما يعلم أن الواحد نصف الاثنين فنقول أن القضايا الضرورية ليس من شرطها أن يكون مفرداتها بينة ابتداء لكل أحد بل شرطها أن يكون مفرداتها اذا تصورت جزم العقل بها وتصور الواحد والاثنين بين لكل أحد فلهذا كان التصديق التابع له أبين من غيره ولهذا لم يكن هذا فى العقل كبيان ان خمسة وخمسين وربعا وثمنا نصف مائة وعشرة ونصف وربع وكلاهما ضرورى وتظائر هذا كثيرة ومعنى المباين والمحايث ليس بيّنا ابتداء اذ اللفظ فى اجمال كما تقدم ولكن اذا بين معناه لاهل العقل جزموا بانتفاء قسم ثالث كما أن معنى القديم والمحدث والواجب والممكن والجوهر والعرض ونحو ذلك مما لم يكن بينا بنفسه لعامة العقلاء لم يجزموا بانحصار الموجود فى هذين القسمين فاذا بين لهم المعنى جزموا بذلك فاذا قيل للعقلاء يجوز موجودين قائمين بأنفسهما لا يكون هذا خارجا عن الآخر مباينا له ولا داخلا فيه ولا معه ولا قريبا منه ولا بعيدا عنه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا أمامه ولا وراءه ولا يتصور أن يسير أحدهما الى الآخر ولا يذهب اليه ولا يقرب منه ولا يبعد عنه ولا يتحرك اليه ولا عنه ولا يقبل اليه ولا يعرض عنه ولا يحتجب عنه ولا يتجلى له ولا يظهر لعينه ولا يستتر عنه وأمثال هذه المعانى التى يقولها النفاة علم العقلاء بالاضطرار امتناع وجود مثل هذين وأما قول المعارض أن هذا انما يعقل فيما هو جسم متحيز فاذا قدر ما ليس بجسم ولا متحيز خلا عن هذين القسمين ولم تحصر القسمة

حينئذ فى أحدهما فيقال أولا لفظ الجسم والحيز والجهة ألفاظ فيها اجمال وابهام
وهى ألفاظ اصطلاحيه وقد يراد بها معان متنوعة ولم يرد فى الكتاب والسنة فى
هذه الالفاظ لا نفى ولا اثبات ولا اجاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها نفى
ولا اثبات أصلا والمعارضة بها ليست معارضة بدلالة شرعية لا من كتاب
ولا من سنة ولا اجماع بل ولا أثر لا من صاحب ولا تابع ولا امام من المسلمين
بل الأئمة الكبار أنكروا على المتكلمين بها وجعلوهم من أهل الكلام الباطل المبتدع
وقالوا فيهم أقوالا غليظة معروفة عن الأئمة كقول الشافعى رحمة الله عليه حكمى
فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم فى القبائل والعشائر ويقال هذا
جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وبالجملة فمعلوم أن الألفاظ
نوعان لفظ ورد فى الكتاب والسنة أو الاجماع فهذا اللفظ يجب القول بموجبه
سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه لأن الرسول لا يقول الا حقا والأمة لا تجتمع على
ضلالة والثانى لفظ لم يرد به دليل شرعى كهذه الألفاظ التى تنازع فيها أهل
الكلام والفلسفة هذا يقول هو متحيز وهذا يقول ليس بمتحيز وهذا يقول هو فى
جهة وهذا يقول ليس فى جهة وهذا يقول هو جسم أو جوهر وهذا يقول ليس
بجسم ولا جوهر فهذه الالفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفى ولا اثبات حتى
يستفسر المتكلم بذلك فان بين أنه أثبت حقا أثبته وان أثبت باطلا رده وان نفى
باطلا نفاه وان نفى حقا لم ينفه وكثير من هؤلاء يجمعون فى هذه الأسماء بين الحق
والباطل والنفى والاثبات فمن قال أنه فى جهة وأراد بذلك أنه داخل محصور
فى شئ من المخلوقات كائنا من كان لم يسلم له هذا الاثبات وهذا قول الحلولية
وان قال أنه مباين للمخلوقات فوقها لم يمانع فى هذا الاثبات بل هذا ضد قول
الحلوليه ومن قال ليس فى جهة وأراد أنه ليس داخلا فى شئ من المخلوقات
سلم له هذا النفى وان أراد أنه ليس مباينا للعالم ولا فوقه لم يسلم له هذا
النفى وكذلك لفظ التحيز يراد به ما أحاط به شئ موجود كقوله تعالى أو متحيزا الى فئة

شبكة الألوكة www.alukah.net

ويراد به من حان عن غيره وبانيه فمن قال أن الله تعالى متحيز بالمعنى الأول لم يسلم له ومن أراد أنه مباين للمخلوقات سلم له المعنى وأن لم يطلق اللفظ أذا تبين هذا وأذا قال القائل هذا التقسيم معلوم بالأضطرار فقبل هذا أنما يعقل فى متحيز أو فى جهة لم يكن هذا قادحا فيما علم بالأضطرار بل يقول أما أن يكون هذا لازما وأما أن لا يكون فان لم يكن لازما بطل السؤال وأن كان لازما فلازم الضرورى حق فان القضايا الضرورية أذا كانت مستلزمة لأمور دل ذلك على صحة تلك اللوازم ولم يمكن الأستدلال على بطلانها بنفى تلك اللوازم لأن نفيها نظرى والنظرى لا يقدح فى الضرورى وقوله أذا قدر موجود ليس بمتحيز ولا فى جهة لم يصح فى هذا التقسيم فيقال له ثبوته على هذا التقدير لا يقتضى ثبوته فى نفس الأمر الا أن يكون التقدير ثابتا فى نفس الأمر وهذا التقسيم ينفى ثبوت هذا التقدير فى نفس الأمر واذا كان التقسيم معلوما بالأضطرار كان من لوازم ذلك انتفاء هذا التقدير فلا يقبل اثبات هذا التقدير بالنظر لأن ذلك يتضمن القدح فى الضرورى بالنظر واذا لم يكن الى اثبات هذا التقدير سبيل لم يظهر فساد التقسيم بتقدير ثبوته لأن ذلك يتضمن فساد التقسيم بتقدير ثبوت ما لم يثبت ولا يمكن اثباته وأيضا فلو قدر أن اثبات هذا التقدير ممكن كان هذا من باب المعارضة لا من باب منع شئ من المقدمات والمعارضة تحتاج الى اقامة الدليل ابتداء وسوف نتكلم على ذلك ولو قال المعترض انا امنع صحة التقسيم واجعل هذا سندا لمنعى لم يصح لأنه يقال المنع انما يقول فى مقدمة لم يستدل عليها والمستدل قد بين صحة التقسيم بالضرورة فلا يصح منعه لكن أذا ثبت أن كان وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه كان هذا استدلالا على نقيض قول المنازع وحينئذ يكون غاصبا لمنصب الأستدلال فان الغصب هو منع المقدمة باثبات نقيض المطلوب وحقيقته أن يقول لو صح

صحة

دليل المستدل لفسد مذهبي ومذهبي لم يفسد لكنت وكيت فهذا غصب لمنصب الاستدلال فلا يقبل وهكذا اذا منع التقسيم باثبات هذا التقدير فهذا التقدير هو مذهبه اذ يدعي وجود موجود لا يقبل هذا التقسيم وهذا محل النزاع فاذا استدل على امكانه كان غاصبا فلا يقبل منه فتبين ان الدلالة تامة فصار هذا الاعتراض بمنزلة ان يقال اذا قدر موجود ليس بقديم ولا محدث لم يصح تقسيم الموجود الى محدث وقديم واذا قدر موجود ليس بواجب ولا ممكن ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره لم يصح تقسيم الموجود الى الواجب والممكن والقائم بنفسه والقائم بغيره ومعلوم ان التقسيم المعلوم بالاضطرار لا يفسد بتقدير نقيضه وانما يفسد التقسيم بثبوت ما بينا فضه واذا كان المناقض لا يعلم الا بالنظر لم يصح ان يكون مناقضا فعلم ان هذا من باب معارضة الضروري بالنظري فلا يكون مقبولا ولا يكون حقا ثم للناس في هذا المقام اربعة اجوبة

قول من يقول هذا التقسيم معقول مطلقا وهذا التقدير لا نتكلم في ثبوته ولا نفيه لان ذلك قدح في الضروريات بالنظريات وهذا غير مقبول بمنزلة حجج السوفسطائية فان ما علمناه بالاضطرار وقدح فيه بعض الناس بالنظر والجدل لم يكن علينا ان نجيب عن المعارض جوابا مفصلا يبين حكمه بل يكفينا ان نعلم انه فاسد لانه عارض الضروري وما عارض الضروري فهو فاسد وهذا جواب خلق من اصحاب الحديث والفقه والكلام وغيرهم عن مثل هذا وهؤلاء يقول احدهم لا اقول انه متحيز ولا غير متحيز ولا في جهة ولا في غير جهة بل اعلم انه مباين للعالم وانه يمتنع ان يكون لا مباينا ولا مداخلا وهذا كما اذا قال القرمطي الباطني لا اقول هو موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز لان ذلك من صفات الاجسام فان الجسم ينقسم الى حي وميت وعالم وجاهل وقادر وعاجز وموجود ومعدوم فاذا قدرنا ما ليس بجسم لم يكن عالما ولا جاهلا ولا قادرا ولا عاجزا ولا حيا ولا ميتا كان كلام القرمطي هنا بمنزلة قول هؤلاء الجهمية انه لا داخل العالم ولا خارجه وقول جهم والقرامطة

من جنس واحد كما نقله عن الفريقين اصحاب المقالات وقالوا انه لا يقال شيء
ولا ليس بشيء فمن نفى عنه هذين المتقابلين اللذين لا بد للموجود من أحدهما
لم يمكنه قطع القرامطة ولهذا كان مناظرة هؤلاء للقرامطة ضعيفة كما
هو مبسوط في موضعه الجواب الثاني قول من يقول بل أقول انه ليس بمتحيز
ولا في جهة وأقول مع ذلك أنه مباين للعالم وهذا قول من يقول انه فوق
العالم وليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية
والأشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة
وأهل الحديث والصوفية وإذا قيل لهؤلاء اثبات مباين ليس بمتحيز مخالف
لضرورة العقل قالوا اثبات موجود لا محايث ولا مباين أظهر فسادا
في ضرورة العقل من هذا فإن كان قضاء العقل مقبولا كان قولكم فاسدا
وحينئذ حصل المطلوب من كونه مباينا للعالم وان كان قضاء العقل مردودا
بطلت حجتكم على ابطال قولنا أنه فوق العالم مباين له وليس بجسم ولا جوهر
وإذا لم يكن ثم حجة على بطلان كونه فوق العالم لم يجز نفي ذلك وحينئذ
فالسمعيات قد دلت على ذلك مع الفطرة فيلزم على هذا التقدير أن يكون
مباينا للعالم فهذا تحقيق جيد قد تقدم التنبيه عليه ايضا فان هؤلاء
النفاة يجعلون العقل حجة لهم ولا يجعلونه حجة عليهم ويحتجون على خصومهم
بقضايا ضرورية ويخالفونهم في القضايا الضرورية التي هي أبين منها وكل
ما يطعنون به في حجة مخالفيهم مثل قولهم هذا من قضايا الوهم والخيال لا من
قضايا العقل فيطعن به في حجتهم هذه فيقال نفيكم لوجود موجود مباين
ليس بجسم ولا متحيز هو من قضايا الوهم والخيال لا من قضايا العقل فالمتدبر
الفاضل هذا المقام الجواب الثالث قول من يلتزم أنه متحيز أو في جهة أو أنه
جسم ويقول لا دلالة على نفي شيء من ذلك وأدلة النفاة لذلك أدلة فاسدة
فانهم متفقون على أن نفي ذلك ليس معلوما بالضرورة وانما يدعون النظر

شبكة الألوكة www.alukah.net

ونفاة ذلك لم يتفقوا على دليل واحد بل كل منهم يطعن فى دليل الآخر فالفلاسفة
الذين ينفون ذلك بناء على نفي الصفاة يطعن النفاة من أهل الكلام مع غيرهم
من العقلاء، وأهل الإثبات فى أدلتهم وهو الدليل المبنى على حدوث ما قامت
به الأعراض والأفعال والكلام على أقوال أهل الإثبات المثبتة لفساد أدلة
النفاة وما فى هذه المواضع من الأقوال المشتبهة والكلام الدقيق والبحوث
العقلية مبسوط مذكور فى غير هذا الموضع الجواب الرابع قول أهل الاستفصال
وهم الذين يقولون لفظ التحيز والجهة والجسم والجوهر ونحو ذلك الفاظ مجملة
ليس لها أصل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ولا قالها أحد من سلف
الأمة وأئمتها فى حق الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا وحينئذ فاطلاق القول بنفيها
وإثباتها ليس من مذهب أهل السنة والجماعة بلا ريب ولا عليه دليل شرعى بل
الإطلاق من الطرفين مما ابتدعه أهل الكلام الخائضون فى ذلك فاذا تكلمنا
معهم بالبحث العقلى استفصلناهم عما أرادوا بهذه الألفاظ فان قال المثبت
المراد بكونه متحيزا أو جسما أو فى جهة أنه فى جوف المخلوقات أو أن المخلوقات
تحوزه أو أنه يماثلها أو يجوز عليه ما يجوز عليها أو نحو ذلك فهذا باطل ومباينته
للعالم لا تقتضى أن يكون على هذا التقدير متحيزا ولا فى جهة ولا جسما وان قال
النافى لذلك إذا كان فوق العالم فهو فى جهة وهو متحيز وهو جسم وذلك
محال قيل له نفى أنه مباين للعالم باطل ولازم الباطل باطل فاذا كان
نفى مسميات هذه الألفاظ ملزوما لنفى المباينة كان نفيها باطلا والادلة
المذكورة على نفى مسماها بهذا الاعتبار باطلة ويقول المثبت نفى مباينته
للعالم وعلوه على خلقه باطل بل هذه الأمور مستلزمة لتكذيب الرسول
فيما أثبته لربه وأخبر به عنه وهو كفر أيضا لكن ليس كل من تكلم بالكفر يكفر
حتى تقوم عليه الحجة المثبتة للكفر وإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ بل نفى
هذه الأمور مستلزم لتكذيب الرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه بل
نفى للصانع وتعطيل له فى الحقيقة وإذا كان نفى هذه الأشياء مستلزما

للكفر بهذا الاعتبار وقد نفاها طوائف كثيرة من أهل الايمان فلازم المذهب ليس بمذهب الا أن يلتزمه صاحب المذهب فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظا أو يثبتونها بل ينفون معانى أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزما لأمور هى كفر وهم لا يعلمون باللازم بل يتناقضون وما أكثر تناقض الناس لا سيما فى هذا الباب وليس التناقض كفرا ويقول الناظم أنا اخبرت أن من قال ذلك فهو مفتون وفاتن وهنا حق لانه فتن غيره بقوله وفتنه غيره وليس كل من فتن يكون كافرا وادعيت أن من قال ذلك كان قوله مستلزما للتعطيل فيكون الكفر كامنا فى قوله والكامن فى الشئ

فيه لا يجب أن يكون ظاهرا ولو كان الكفر ظاهرا فى قوله لزم تكفير القائل أما اذا كان كامنا وهو خفى لم يكفر به من لم يعلم حقيقة ما تضمنه من الكفر وان كان متضمنا للكفر ومستلزما له وأما لفظ الجسم فهذا لفظ مجمل لا أصل له فى الشرع فنفيه واثباته يفتقر الى تفصيل ودليل كما تقدم وأما ان قال المثبت لذلك المراد أنه فوق العالم ومباين له قيل له هذا المعنى صحيح وان قال النافى لذلك المراد أنه لا يحويه المخلوقات ولا تماثله قيل هذا المعنى صحيح ولا منافاة بين قوليكما فانه فوق العالم مباين له والمخلوقات لا تحصره ولا تحويه ولا يفتقر الى العرش ولا غيره مع أنه عال عليها مباين لها وليس مماثلا لها ولا يجوز عليه ما يجوز عليها فهذه المعانى صحيحة من النافى والمثبت مقبولة وتلك المعانى منهما مردودة والحمد لله رب العالمين وهذا الذى يجيب به أهل الاثبات للتحيز من أنه سبحانه تقوم به الأفعال التى نشاهد ويقدر عليها وبذلك يخلق المخلوقات المنفصلة عنه مطابق لما جاءت به الآثار المأثورة عن الرسل صلوات الله عليهم فان الله اخبر أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش وقبل استوائه على العرش استوى الى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فهذا ونحو مما جاء فى مبدأ الخلق وأما فى الاعادة فقد قال تعالى وما قدروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات

بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقد ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض وفى الصحيحين عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ على المنبر هذه الآية ثم قال يطوى الله السموات بيمينه ويقبض الأرض بيده اليمنى الأخرى ثم يقول أنا الملك أنا الملك أنا القدوس أنا السلام أنا المؤمن أنا المهيمن أنا العزيز أنا الجبار أنا المتكبر أنا الذى بدأت الدنيا ولم تك شيئا أنا الذى أعدتها وجعل رسول الله صلى عليه وسلم يقبض يديه ويبسطهما والمنبر يتحرك من أسفله حتى أنى أقول أساقط هو برسول الله صلى عليه وسلم وعن ابن عباس أنه قال ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهما فى يد الرحمن الا كخردلة فى كف أحدكم ويروا أنه قال يرمى بها كما يرمى الصبى بالكرة فهذا يبين أن الأفلاك لا سببة لها الى قدرة الله تعالى مع كونه سبحانه يطوى السماء ويقبض الأرض وفى الصحيحين عن ابن مسعود أن رجلا من اليهود قال للنبى صلى الله عليه وسلم أن الله اذا كان يوم القيامة فانه يمسك السماء على أصبع والأرض على أصبع والشجر والثرى على أصبع والجبال على أصبع والخلائق على أصبع قال فضحك النبى صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا لقول الحبر ثم قرأ وما قدروا الله حق قدره الآية فهذا يبين من عمل الرب سبحانه ما يدفع شبهة المتفلسفة فصل وهذا التقسيم الذى ذكره السائل هو معروف فى كلام السلف والأئمة يحتجون به على الجهمية النفاة لما بينته لخلوقاته وعلوه على عرشه قال الإمام أحمد فى كتابه الذى كتبه فى الرد على الجهمية الزنادقة بيان ما أنكرت الجهمية الضلال أن يكون الله على العرش وقد قال تعالى الرحمن على العرش استوى وقال تعالى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش قلنا لهم ما أنكرتم ان يكون الله تعالى على العرش وقد قال تعالى الرحمن على العرش استوى فقالوا هو تحت

الارض السابعة كما هو على العرش وفى السموات وفى الأرض وفى كل مكان
لايخلو منه مكان ولا يكون فى مكان دون مكان وتلوا آيات من القرآن
وهو الله فى السموات وفى الارض فقلنا قد علم المسلمون أماكن كثيرة ليس
فيها من عظم الرب شئ أحشاؤكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش
والأماكن القذره ليس فيها من عظم الرب شئ وقد أخبرنا أنه فى السماء فقال
ءأمنتم من فى السماء ان يخسف بكم الأرض وقال جل ثناؤه اليه يصعد
الكلم الطيب وقال تعالى انى متوفيك ورافعك الىّ وقال تعالى بل رفعه
الله اليه وقال تعالى وله من فى السموات ومن فى الأرض ومن عنده لا
يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون وقال تعالى ذى المعارج تعرج
الملائكه والروح اليه وقال تعالى وهو القاهر فوق عباده وقال تعالى وهو العلى
العظيم قال فقد أخبر الله تعالى أنه فى السماء ووجدنا كل شئ من أسفل مذموما
يقول جل ثناؤه ان المنافقين فى الدرك الاسفل من النار وقال تعالى وقال
الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والانس نجعلهما تحت أقدامنا
ليكونا من الأسفلين وقلنا لهم اليس تعلمون ان ابليس مكانه مكان والشياطين
مكانهم مكان فلم يكن الله ليجمع هو وابليس فى مكان واحد ومعنى قوله
وهو الله فى السموات وفى الارض يقول هو آله من فى السموات وآله من فى
الأرض وهو على العرش وقد أحاط علمه بما دون العرش لايخلو من علم الله مكان
ولا يكون علم الله فى مكان دون مكان وذلك قوله لتعلموا أن الله على كل شئ
قدير وأن الله قد أحاط بكل شئ علما قال ومن الاعتبار فى ذلك لو ان رجلا
كان فى يده قدح من قوارير صاف وفيه شئ لكان نظر ابن آدم قد أحاط
بالقدح من غير أن يكون ابن آدم فى القدح فالله سبحانه وله المثل الاعلى قد أحاط
بجميع ما خلق من غير أن يكون فى شئ من خلقه وخصلة أخرى لو أن رجلا بنى
دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها كان ابن آدم لايخفى عليه

كم بيت فى داره وكم سعة كل بيت من غير ان يكون صاحب الدار فى جوف الدار فالله سبحانه وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع ما خلق وعلم كيف هو وما هو من غير ان يكون فى شئ مما خلق وما تأولت الجهمية من قول الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم فقالوا أن الله معنا وفينا فقلنا لهم لم قطعتم الخبر من أوله أن الله تعالى يقول الم تر أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم أينما كانوا يعنى علمه فيهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة أن الله بكل شئ عليم ففتح الخبر بعلمه وختمه بعلمه ويقال للجهمى اذا قال أن الله معنا بعظمة نفسه قيل لهم هل يغفر الله لكم فيما بينكم وبين خلقه فان قال نعم فقد زعم أن الله مباين خلقه وأن خلقه دونه وان قال لا كفر قال واذا أردت أن تعلم أن الجهمى كاذب على الله تعالى حين زعم أنه فى كل مكان ولا يكون فى مكان دون مكان فقل له اليس كان الله ولا شئ فيقول نعم فقل له فحين خلق الشئ خلقه فى نفسه أو خارجا عن نفسه فانه يصير الى أحد ثلاثة أقاويل أن زعم أن الله تعالى خلق الخلق فى نفسه كفر حين زعم أن الجن والانس والشياطين وابليس فى نفسه وان قال خلقهم خارجا من نفسه ثم دخل فيهم كفر أيضا حين زعم أنه دخل فى كل مكان وحش ونتن وان قال خلقهم خارجا من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله كله أجمع وهو قول أهل السنة فقد بين الأمام أحمد ما هو معلوم بالعقل الصريح والفطرة البديهية من أنه لا بد أن يكون خلق الخلق داخلا فى نفسه أو خارجا منه وأنه اذا كان خلق الخلق خارجا عن نفسه فأما أن يكون حل فيه بعد ذلك أو لم يزل مباينا له فذكر الأقسام الثلاثة وقال أيضا فلما ظهرت الحجة على الجهمى بما ادعى على الله سبحانه أنه مع خلقه قال هو فى كل شئ غير أن يكون مماسا لشئ ولا مباينا له فقلنا اذا كان غير مباين للشئ أهو مماس له قال لا قلنا فكيف يكون فى كل شئ غير مماس لشئ ولا مباين له فلم يحسن الجواب فقال بلا كيف ليخدع الجهال بهذه الكلمة

ويهوه عليهم وكذلك قال عبد العزيز المكي صاحب الشافعي صاحب الحيدة المشهورة
في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية باب قول الجهمي في قول الله عز وجل الرحمن على
العرش استوى أنما المعنى استولى كقول العرب استوى فلان على مصر استوى على
الشام يريد استولى عليها باب البيان لذلك يقال له هل يكون خلق من خلق الله
أتى عليه مدة ليس بمستول عليه فإذا قال لا قيل له فمن زعم ذلك فمن قوله من
زعم ذلك فهو كافر يقال له يلزمك أن تقول أن العرش قد أتى عليه مدة ليس
الله بمستول عليه وذلك أن الله أخبر أنه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض
في ستة أيام ثم استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض قال الله عز وجل الذي
خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل
به خبيرا وقال عز وجل الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم وقال عز وجل
ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وقال عز وجل ثم استوى الى السماء وهي
دخان فأخبر أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام فيلزمك
أن تقول المدة التي كان العرش فيها قبل خلق السموات والأرض ليس الله تعالى بمستول عليه
فيها إذا كان استوى على العرش معناه عندك استولى فأنما استولى برعمك في ذلك
الوقت لا قبله وقد روى عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
أقبل البشرى يا بني تميم قالوا بشرتنا فاعطنا قال أقبل البشرى يا أهل اليمن
قالوا قبلنا فاخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان قال كان الله قبل كل شئ
وكان عرشه على الماء وكتب في اللوح المحفوظ ذكر كل شئ وروى عن أبي رزين
العقيلي وكان يحب النبي صلى الله عليه وسلم مسألته أنه قال يا رسول الله
أين كان ربنا قبل ان يخلق السموات والأرض قال كان في عماء فوقه هواء وتحته
هواء فقال الجهمي اخبرني كيف استوى على العرش أهو كما يقول استوى فلان
على السرير فيكون السرير قد حوى فلانا وحده إذا كان عليه فيلزمك أن تقول

أن العرش قد حوى الله وحده إذا كان عليه فيقال له أما قولك كيف استوى
فان الله لا تجرى عليه كيف وقد أخبرنا أنه استوى على العرش ولم يخبرنا عن كيف
استوى لأنه لم يخبرهم كيف ذلك ولم تره العيون فى الدنيا فتصفه بما رأت وحرم
عليهم أن يقولوا عليه ما لا يعلمون فآمنوا بخبره عن الاستواء ثم ردوا علم كيف
استوى الى الله عز وجل ولكن يلزمك أيها الجهمى أن تقول أن الله محدود قد
حوته الأماكن إذا زعمت فى دعواك أنه فى الأماكن لأنه لا يعقل شئ فى مكان
إلا والمكان قد حواه كما تقول العرب فلان فى البيت والماء فى الجب فالبيت قد
حوى فلانا والجب قد حوى الماء ويلزمك أشنع من ذلك لأنك قلت أفظع
مما قالت النصارى وذلك أنهم قالوا أن الله عز وجل حل فى عيسى وعيسى
بدن انسان واحد فكفروا بذلك فقيل لهم ما عظمتم الله إذ جعلتموه فى
بطن مريم وأنتم تقولون أنه فى كل مكان وفى بطون النساء كلهن وبدن
عيسى وأبدان الناس كلهم ويلزمك أن تقول أن الله فى أجواف الكلاب
والخنازير لأنها أماكن وعندك أنه فى كل مكان تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا
قال فلما سمعت مقالته قال أقول أن الله فى كل مكان لا كالشئ فى الشئ ولا كالشئ
على الشئ ولا كالشئ خارجا عن الشئ ولا مباينا للشئ قال يقال له اصل قولك
هو القياس العقلى والمعقول فقد دللت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد
شيئا لأنه لو كان شيئا ما خلا فى القياس والمعقول من أن يكون داخلا فى
الشئ أو خارجا منه فلما لم يكن فى قولك شيئا استحال أن يكون كالشئ
فى الشئ أو خارجا عن الشئ فوصفت لعمرى شيئا لا وجود له وهو دينك وأصل
مقالتك التعطيل فهذا عبد العزيز المكى قد بين أن القياس والمعقول يوجب
أنا لا يكون داخلا فى الشئ ولا خارجا عنه فانه لا يكون شيئا وأن ذلك صفة
المعدوم الذى لا وجود له فالقياس هو الأدلة العقلية والمعقول العلوم الضرورية

وكذلك أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب إمام المتكلمة الصفاتية كالقلانسي
والأشعري وأتباعه بينما جمعه أبو بكر بن فورك من كلام ابن كلاب أنه قال وأحرج
من النظر والخبر قول من قال لا حي في العالم ولا خارجا منه فنفاه نفيا مستويا لأنه
لو قيل له صفه بالعدم ما قدر أن يقول فيه أكثر من هذا ورد أخبار الله نصا
وقال ما لا يجوز في نص ولا معقول وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص والنفي الخالص
عندهم هو الإثبات الخالص وهم عند أنفسهم قياسون قال فإن قالوا هذا
أفصاح منكم يخلو الأماكن منه وانفراد العرش به قيل أن كنتم تعنون بخلو
الأماكن منه خلوها من تدبيره وأنه غير عالم بها فلا وأن كنتم تذهبون إلى
خلوه من استوائه عليها كما استوى على العرش فنحن لا نختشم أن نقول استوى
الله على العرش ونختشم أن نقول استوى على الأرض واستوى على الجدار
وفي صدر البيت وقال أبو محمد بن كلاب أيضا يقال لهم أهو فوق ما خلق
فإن قالوا نعم قيل لهم ما تعنون بقولكم أنه فوق ما خلق فإن قالوا بالقدرة
والعزة قيل ليس هذا سؤالنا وإن قالوا المسألة خطأ قيل لهم أفليس هو
فوق فإن قالوا نعم ليس هو فوق وليس هو تحت فإن قالوا نعم لا فوق ولا تحت
أعدموه لأن ما كان لا فوق ولا تحت عدم وإن قالوا هو تحت وهو فوق
قيل لهم فيلزم أن يكون تحت وفوق وقال ابن كلاب أيضا يقال لهم إذا
قلنا الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان فهذا المحال فلا بد من نعم قيل
لهم فهو عز وجل لا مماس ولا مباين فإذا قالوا نعم قيل لهم فهو بصفة المحال
الذي لا يكون ولا يثبت في الوهم فإذا قالوا نعم فينبغي أن يكون بصفة المحال من
كل جهة كما كان المحال من هذه الجهة وقيل لهم أيقال لما هو غير ثابت من
الإنسان لا مماس ولا مباين فإذا قالوا نعم قيل فأخبرونا عن معبودكم مماس
هو أو مباين فإذا قالوا لا يوصف بهما قيل لهم فصفة إثبات الخالق كصفة عدم

المخلوق فلم لا تقولون عدم كما تقولون للانسان عدم اذا وصفتموه بصفة العدم
وقيل لهم اذا كان عدم المخلوق وجوداً له كان جهل المخلوق علماً له لانكم جعلتم العدم
الذى هو للمخلوق وجوداً له واذا كان العدم وجودا كان الجهل علما والعجز قدرة
وقال ابن كلاب أيضا ورسول الله صلى الله وسلم الذى هو صفوة الله من خلقه
وخيرته من بريته وأعلمهم جميعا يخبر بالاين يقوله ويستصوب قول القائل انه
فى السماء وشهد له بالايمان عند ذلك وجهم بن صفوان واصحابه لا يجيزون الاين
بزعمهم ويحيلون القول به ولو كان خطأ لكان رسول الله صلى عليه وسلم أحق
بالانكار له وكان ينبغى أن يقول لها لا تقولى ذلك فتوهمى أنه عز وجل محدود
وأنه فى مكان دون مكان ولكن قولى أنه فى كل مكان لانه هو الصواب دون ما قلت
كلا فلقد أجازه رسول الله صلى الله وسلم وشهد مع علمه بما فيه وأنه من الايمان
بل الامر الذى يجب به الايمان لقائله ومن أجله شهد للجارية بالايمان حين قالته
وكيف يكون الحق فى خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له ولو لم يشهد لصحة
مذهب الجماعة فى هذا خاصة الا ما ذكرناه من هذه الامور لكان فيه ما يكفى
كيف وقد غرس فى بيت الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك ما لا ينبئ أبين منه
ولا أوكد لانك لا تسأل أحدا من الناس عن بيا ولا عجميا ولا مؤمنا ولا كافرا
فتقول أين ربك الا قال فى السماء أن أفصح أو ما يبده أو أشار بطرفه ان كان
لا ينصح ولا يشير الى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل ولا رأينا أحدا اذا
دعا الله عز وجل الا رافعا يده الى السماء ولا وجدنا أحدا غير الجهمية يسأل عن
ربه فيقول فى كل مكان كما يقولون وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم فتاهت العقول
وسقطت الاخبار واهتدى جهم وخمسون رجلا معه نعوذ بالله من مضلات

شبكة الألوكة www.alukah.net

الفتن فهذا آخر كلام ابن كلاب وهو شيخ أبي الحسن الأشعري وأتباعهم وعنه أخذ الحارث المحاسبي وقد ذكر الحارث المحاسبي في كتاب فهم القرآن هو وغيره من ذلك ما هو مذكور في غير هذا الموضع فإن كلام السلف والأئمة في ذلك كثير والله تعالى أعلم تمت ولله تعالى الحمد والمنة على عونه وحسن توفيقه وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول الفقير الى ربه تعالى عبد المتعال بن محمد بن محمد بن عبد القادر المزلاوي قد فرغت من نسخ هذه الرسالة الجليلة الفريدة في بابها التي اجهزت على كل قول من أقوال الجهمية والمعطلة والمعتزلة والفلاسفة والقرامطة الحلولية وغير ذلك صباح يوم الجمعة من فرق التجهم والتعطيل في أربعة من شهر ربيع الأول سنة الف وثلاثة مائة وسنة وخمسين هجرية من خط شيخنا وأستاذنا الشيخ سبحانه مصطفى عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان قال رحمه الله تعالى يقول كاتبها الفقير لرحمة الله سبحانه وتعالى سبحانه بن مصطفى بن سبحانه بن عويضة السوهاني قد فرغت من كتابة هذه الرسالة النفيسة المباركة الشريفة يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر ذي الحجة من سنة اثنين واربعين بعد الالف والثلاث مائة من الهجرة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية من نسخة مخطوطة بخط الشيخ السلفي محمد بن عبد الرزاق بن حمزة بن تقي الدين يقول في آخر صحيفة منها قد فرغت من نسخ هذه الرسالة في مساء الجمعة سابع ذي القعدة من سنة احدى واربعين وثلاث مائة والف هجرية من رسالة مخطوطة بدار الكتب الاميرية المصرية ضمن مجموعة نمرة ستة وثلاثين واربعمائة والفين في فن التصوف

١٢٤١

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمجموعة كلها أجوبة للشيخ ابن تيمية والرسالة التي نقلت عنها قال كاتبها
أنه نقلها من خط الشيخ الإمام العالم برهان الدين ابراهيم بن الشيخ الإمام
العلامة الورع الزاهد العابد ابي العباس أحمد بن محب الدين عبد الله بن محمد
المقدسي نفعه الله تعالى وينفع به آمين قال الشيخ محمد بن عبد الرزاق
المذكور وقابلتها بمعاونة الأخ محمد محمد عبد العزيز بتاريخ صباح يوم
الاربعاء التاسع عشر من ذي القعدة من سنة أحدى واربعين وثلاثمائة
والف من هجرة رسول الله سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا كثيرا

شبكة الألوكة
www.alukah.net